بيان

المجموعة العربية خلال الجولة الثانية لصياغة مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

السيدان الميسران المشاركان،

اسمحوا لي في البداية ان أتقدم لكما بالنيابة عن المجموعة العربية بالشكر والتقدير على جهودكما لإنجاح أعمال المؤتمر الثالث حول تمويل التنمية.

كما تود المجموعة العربية ان تضم صوتها الى البيان الذي ادلى به سعادة المندوب الدائم لجنوب افريقيا نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

الميسران المشاركان،

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بمسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث حول تمويل التنمية، فأن المجموعة العربية تود التأكيد على عدد من النقاط وآخذها بعين الإعتبار:

1) ترى المجموعة العربية أهمية أن يتم التفاوض ما بين الدول الأعضاء على النص المقترح بشكل مباشر، بحيث يتم قراءة النص وادخال التعديلات عليه بشكل مباشر، مع النظر في عقد جولات تفاوضية أخري وفقاً للفقرة العاملة رقم (13) من قرار الجمعية العامة رقم 68/279.

2) تؤكد المجموعة العربية على التزامها بمبدأ المسئولية المشتركة مع تباين الاعباء خاصةً وأن الحديث حول مسألة "المشاركة الجديدة من أجل التنمية" يعني عملياً تخلي الدول المتقدمة عن التزاماتها وتعديل محور التنمية القائم على نموذج الشمال – الجنوب.

3) التوجه المطروح بشأن اعتبار ما سيتم التوصل إليه في اديس ابابا هو الفصل الخاص بوسائل التنفيذ فى مسار المفاوضات حول أجندة التنمية ما بعد عام 2015، هو أمر لا يتماهي مع موقف الدول العربية، لأن تمويل التنمية لا يقتصر على وسائل التنفيذ فقط بل يمتد ليشمل موضوعات مثل التجارة والصحة والأمن الغذائي والنظام المالي والمسائل التنظيمية.

4) تؤكد المجموعة العربية على ضرورة تناول موضوعات بعينها بشكل مفصل وشامل مثل الحدود الادني لشبكات الضمان الاجتماعي وآلية تمويلها وكيفية دعم الشركاء للجهود الوطنية للدول النامية في

هذا الشأن. مضاف إلي ذلك، ضرورة التركيز على تناول مسألة الاستثمار في البنية التحتية بشكل تفصيلي وكذا مسألة الاستثمار في مجال التصنيع.

5) أما فيما يتعلق بالفصل الخاص بالتمويل المحلى العام، تؤكد المجموعة العربية على أهمية الأشارة إلى التحديات التى تواجه الدول النامية فى حشد الموارد المحلية نتيجة لعدم التوصل إلى حلول لموضوعات التجارة الدولية والمسائل التنظيمية ذات الصلة. كما تؤكد على ضرورة الأشارة إلى دور الدول المتقدمة فى مكافحة الانتقال غير المشروع للأموال أو إعادة الأصول المنهوبة وعدم الاكتفاء بالحديث فقط عن تقوية الجهود الوطنية دون اية التزامات على الدول المتقدمة حيال ذلك.

6) تؤكد المجموعة العربية على مسئولية القطاع الخاص بجانب الحكومات فيما يتعلق بتوفير البيئة المواتية لجذب الاستثمارات الخاصة وذلك لتجنب الممارسات الغير مقننة للقطاع الخاص والتي ادت إلى ازمات اقتصادية طاحنة.

7) أهمية حث الدول المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمساعدات التنمية الرسمية بل والنظر في رفع مستوي نسبتها من 0.7% إلى 1.0 % لتتناسب وحجم الطموح الخاص بأجندة التنمية.

8) تؤكد المجموعة العربية على خصوصية التعاون الجنوب – الجنوب ودوره في دعم جهود تحقيق التنمية المستدامة فى الدول النامية، اتساقاً وما يتضمنه إعلان نيروبى حول تعاون الجنوب – الجنوب، وتؤكد المجموعة العربية على أن التعاون الجنوب – الجنوب هو إطار مكمل وليس بديل لإطار التعاون الشمال – الجنوب. لذا، فأن المطالبة بتحديد التزامات وجداول زمنية لمستويات التمويل الممنوحة فى إطار التعاون الجنوب – الجنوب، هو أمر يتعارض مع موقف الدول النامية من أن تلك الجهود طوعية وغير ملزمة.

9) تؤكد المجموعة العربية على أهمية موضوع نقل التكنولوجيا كأحد أهم الموضوعات الشائكة التى لا يتم التوصل حولها إلى اتفاق بين الدول النامية والمتقدمة. وفي هذا الشأن، فأن مسودة الوثيقة الختامية لا تحتوي على أية اشارة إلى موضوع نقل التكنولوجيا، وهو تراجع عن مواقف دولية متفق عليها في العديد من الاتفاقات الدولية المختلفة. وفي هذا السياق، تدعم المجموعة العربية وضع آلية دولية لتيسيير ونقل ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة، بما في ذلك التكنولوجيا المتعلقة بمجالات الطاقة ووضع إطار زمني لذلك.

10) فيما يتعلق بعملية المراجعة والمتابعة، فأن المجموعة العربية تود إلقاء الضوء على أن النص المقترح يحتاج لمزيد من التطوير اتساقاً مع ستسفر عنه الجولة المعنية بهذا الموضوع فى إطار مسار أجندة التنمية ما بعد عام 2015. حيث سيكون من المنطقي أن يتم مراجعة تشكيل آلية أو مجموعة

عمل لمتابعة مسار تمويل التنمية، على أن يتم رفع نتائج تلك المتابعة للنقاش خلال اجتماعات المنتدي السياسي رفيع المستوي حول التنمية المستدامة.

وختاماً، تود المجموعة العربية أن تؤكد لكم مجدداً استعدادها للمساهمة البنائة في انجاح أعمال جولات صياغة المسودة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث حول تمويل التنمية.